

زاحم ساحات
الجهل والباطل،
يرجى نشر ما تقرأ
من علم وحق، ولا
تصمت صوتك في
الحق

صرخة يقظة التعليم العربي في خطر

د. خميس بن عبيد العجمي
رئيس الاتحاد العربي للمدارس الخاصة
رئيس مجلس أمناء مدارس كينو الخاصة بسلطنة عمان



في لحظة من اللحظات المفصليّة التي تكشف عن أزمة حقيقية، وقف معلّم أمام لجنة تقييم، وعندما سُئل عن اسم رئيس وزراء دولته، ساد الصمت....

وفي موقف آخر مؤلم، لم يستطع معلم آخر أن يذكر اسم رئيس الجامعة التي سيلتحق بها للدراسات العليا، وهذا يعكس علاقة سطحيّة بالمعرفة، علاقة نفعيّة ضيّقة لا تتجاوز الحصول على شهادة دون فهم حقيقيّ لقيمة التعلّم والبحث العلميّ....

ناهيك عن أنّ هناك ما هو مضحك مبكّ، ففي موقف مرّ به أحدهم في مقابلة لمهنة التعليم، تمّ سؤاله في المقابلة: ماذا تعرف عنقناة السويس؟ فأجاب بكلّ ثقة: "أعرف قناة الجزيرة وقناة العربية وقناة الغد، ولكنني لا أعرف عن قناة السويس شيئاً!" وهنا نقف مذهولين أمام هذا الجهل المطبق بإحدى أهمّ الشرايين القوميّة الإستراتيجيّة في المنطقة العربية، فكيف لمن لا يعرف قناة السويس أن يُعلّم الطلبة الجغرافيا والتاريخ والوعي القومي؟ إنّ مثل هكذا موقف ليكشف عن عمق الجهل المعرفيّ الذي وصل إليه مستوى طلبتنا، وهو انعكاس مباشر لتراجع منظومة التّعليم التي أنتجت هؤلاء الخريجين الذين يخلطون بين القنوات الفضائية والممرات المائيّة الإستراتيجية!

وهذه ليست مجرد حوادث معزولة، بل هي أعراض لمرض عضال يفتك بجسد التّعليم العربي، ويهدّد مستقبل أجيال بأكملها....

فعندما يقف معلّم في قاعة الدّرس وهو لا يعرف من يقود بلاده، فإنّنا أمام كارثة تعليميّة حقيقية، فكيف لمن لا يعرف واقع وطنه أن يرَبّي أجيالاً واعية ومثقّفة؟ وكيف لمن لا يتابع الشّأن العام أن يساهم بتكوين مواطنين صالحين؟ إنّ هذا الموقف المخرج يكشف عن فجوة خطيرة بين المعلّم ومجتمعه، فجوة تتّسع يوماً بعد يوم، وتحوّل المدرسة إلى جزيرة معزولة عن النّبض الحقيقيّ للحياة، فالمعلّم الذي لا يعرف قادة بلاده هو معلّم منقطع عن الواقع، غارق في روتين يوميّ جافّ، لا يرى أبعد من جدران الفصل الدراسيّ...

وفي موقف آخر يدمي القلب، نجد معلّم تربية إسلاميّة لا يجيد قواعد التجويد الأساسية ولا يستطيع تلاوة القرآن الكريم بالطريقة الصحيحة، وهذا المعلّم ذاته مكلف بتعليم أطفالنا كتاب الله وسنة رسوله، فكيف لمن لا يحسن تلاوة القرآن أن يعلم الأطفال حبّ كتاب الله؟ وكيف لمن لا يتقن الأساسيات أن يغرس في النفوس الشغف بالتعلّم الديني؟ إنّ هذا الوضع يحوّل حصّة التربية الإسلاميّة إلى مجرد حفظ آليّ بلا روح ولا معنى...

وفي قمّة المفارقة، نجد معلّم اللغة العربيّة الذي لا يفرّق بين الفاعل والمفعول به، فهذا المعلّم مسؤول عن تعليم لغة الضّاد، لغة القرآن الكريم، لغة الحضارة العربيّة الإسلاميّة، وهو نفسه لا يتقن أبسط قواعدها، فكيف لمن لا يفهم تراكيب اللغة أن يعلم الأطفال جمالها وبلاغتها؟ وكيف لمن لا يحسن النحو أن يغرس في النفوس حبّ اللسان العربيّ المبين؟ إنّ هذا الوضع يحكم على اللغة العربيّة بالموت البطيء في عقول الأجيال القادمة...

فمن سبق ذكرهم ها هنا، هم صنف من المعلّمين الذين فقدوا الشغف بالتعلّم، وأصبحوا ينظرون إلى التّعليم كوظيفة لا كرسالة، وهذا النوع من المعلّمين لن يستطيع أن يشعل جذوة الحبّ للمعرفة في قلوب طلبته...

وإلى جانب هذا الضّعف المعرفيّ المدقع، تبرز مشكلة أكثر خطورة تتمثّل في انحراف بعض المعلّمين أخلاقياً، حيث نشهد حالات مؤسفة من التّنمر والتّحرّش وغيرها من السلوكيّات المنافية للقيم التربوية، وهنا يطرح السّؤال الجوهريّ:

أنّى لمعلّم لا يملك الحدّ الأدنى من القيم والأخلاق أن يبني جيلاً سوياً؟

إذ إنّ المعلّم الذي يمارس التّنمر أو التّحرّش لا يمكنه أن يكون قدوة، بل يصبح عاملاً مدمّراً في شخصيّة الطلبة، ويهدم ثقتهم بأنفسهم وبالمجتمع، فأين المنظومة التعليميّة التي تسمح بوجود مثل هؤلاء؟

ومن ثمّ فإنّ مثل هذه المواقف وغيرها الكثير ليست نتاج صدفة، بل هي ثمرة مُرّة لسنوات من الإهمال والتّقصير في عدّة جوانب أساسيّة منها: ضعف معايير الاختيار، فاختيار المعلّمين في كثير من البلدان العربيّة لا يخضع لمعايير صارمة تضمن الجودة والكفاءة، وكثيراً ما يتمّ التّركيز على الشهادات الأكاديميّة دون النّظر إلى الثقافة العامة والوعي المجتمعيّ والشغف بالتعليم، فالمعلّم كائن متعلّم بطبيعته، يحتاج إلى التطوير

المستمرّ ليوأكب التطوّرات في تخصّصه ويحافظ على مستوى عالٍ من الكفاءة، ولكنّ الواقع يشير إلى ضعف برامج التدريب وانعدام الاهتمام بالتطوير المهنيّ المستمرّ...

وهناك **انعدام المتابعة والتقييم**، ففي ظلّ غياب أنظمة متابعة وتقييم فعالة، يستمرّ المعلّم غير المؤهّل في عمله لسنوات دون أن يواجه أيّة مساءلة عن مستوى أدائه أو كفاءته المهنيّة..

ناهيك عن التّحدّيات الثقافيّة، وما تحملها من غزو للثقافات المشوّهة، ففي عصر التكنولوجيا الرقميّة، تواجه الأجيال الجديدة غزوًا ثقافيًا حقيقيًا من خلال منصّات التّواصل الاجتماعيّ مثل تيك توك والانستغرام، وغيرها من المنصّات التي تروّج لثقافات سطحيّة ومشوّهة، فهذه المنصّات تقدّم محتوى استهلاكيًا سريعًا يفتقر إلى العمق والقيمة التربويّة، وهو ما يخلق أجيالًا تميل إلى السطحيّة والاستهلاك السريع للمعلومات دون تفكير أو تأمل، وفي مواجهة هذا التّحدّي، نحتاج إلى تعزيز الثّقافة العربيّة والإسلاميّة والوطنيّة الأصيلة، ثقافة تقوم على القيم والأخلاق والتّفكير النّقديّ، وليس على الاستهلاك السطحيّ للمحتوى.

ومن عمق ما بثّ هنا من تحدّيات ومسبّبات لهذه المعضلة، فإنّ صرخة اليقظة هاهنا تصدح من ثنايا هذه الكلمات بقوة، ليُحدّث صداها خروجًا واعيًا من غفلة وسبات سيؤول بالتّعليم العربيّ نحو الانهيار، ولن تتحقّق سبل الخروج من هذه الأزمة إلّا بتبني نظرة جديدة للتّعليم، نظرة تعتبره أداة رئيسيّة من أدوات الأمن القوميّ لا مجرد قطاع خدميّ عاديّ، فعندما نتحدّث عن الأمن القوميّ، فإنّنا عادة ما نفكّر في الجيوش والأسلحة والحدود، إلّا أنّ الحقيقة أنّ التّعليم هو أهمّ وأخطر هذه الأدوات جميعًا، فالأمة التي تفشل في تعليم أجيالها هي أمة محكوم عليها بالانهيار والتبعية...

فيكفيّننا وجود معلّم واحدٍ غير مؤهّل ليؤثّر في مئات الطلبة خلال مسيرته المهنيّة، وهؤلاء الطلبة سيحملون آثار هذا التأثير السلبي إلى المجتمع في شتّى مناحي الحياة، وهلمّ جرّا....

فالتّعليم مسؤوليّة مشتركة بين المدرسة والأسرة والمجتمع، ولا يمكن للمدرسة وحدها أن تحمّل عبء تربية الأجيال وتعليمها، خاصّة في ظلّ التّحدّيات الثقافيّة والتكنولوجيّة المعاصرة، فالأسرة هي المدرسة الأولى للطفل، وهي التي تغرس فيه القيم والأخلاق وحبّ التعلّم، وعندما تتعاون الأسرة مع المدرسة في إطار رؤية تربوية موحّدة، فإنّ النتائج تكون أكثر فعاليّة وإيجابيّة....

ومن هنا تبدأ الخطوات العملية للإصلاح، وهذا يقتضي:

إعادة النظر في معايير حوكمة اختيار المعلمين، من مثل وضع معايير تأخذ بعين الاعتبار الكفاءة الأكاديمية في التخصص، والثقافة العامة والوعي المجتمعي، والمهارات التربوية والنفسية، والالتزام الأخلاقي والمهني، والقدرة على التواصل والتأثير الإيجابي، فما يمر بنا من واقع مرير يستدعي وضع معايير صارمة لاختيار المعلمين تتجاوز المؤهلات الأكاديمية إلى التقييم النفسي والأخلاقي الشامل.

إقرار ميثاق أخلاقي ملزم لجميع العاملين في قطاع التعليم، إذ يحدّد فيه بوضوح المعايير الأخلاقية والسلوكية المطلوبة، مع آليات مراقبة ومحاسبة فعّالة لضمان الالتزام به، فهذا الميثاق يكون جزءاً لا يتجزأ من عملية التوظيف والتقييم المستمر للمعلمين، بحيث لا يُسمح لأيّ معلّم بالاستمرار في المهنة دون الالتزام الكامل بالمعايير الأخلاقية المحدّدة في ذلك الميثاق، فهو بمثابة وثيقة مقدّسة يلتزم بها كلّ معلم عند دخوله المهنة، ويتضمن أداء قسم مهنيّ رسميّ أمام الجهات المختصة، يتعهّد فيه المعلّم بصون كرامة المهنة وعدم استغلال منصبه لأغراض شخصية أو مالية، مع التأكيد على أنّ دوره الأساسيّ هو نقل المعرفة وبناء الأجيال وليس الإثراء على حساب مستقبل الطلبة، ولضمان فعالية هذا الميثاق وعدم بقاءه حبراً على ورق، لا بدّ من إنشاء هيئة رقابية مستقلة ومتخصصة تتمتع بصلاحيّات واسعة لتلقي شكاوى الطلبة وأولياء الأمور، والتّحقيق في قضايا الانتهاز التعليمي، فالهيبة الحقيقية للتّعليم لا تُبنى بتراكم الشهادات والألقاب الأكاديمية فحسب، بل تتأسّس أولاً وأخيراً على صلابة الأخلاق ونقاء الضمير والالتزام الصادق بالرسالة النبيلة للتّعليم.

معالجة الظواهر التي تهدّد النزاهة الأكاديمية وتقوّض العدالة التعليمية، كظاهرة انتهاز الطلبة من خلال الدّروس الخصوصية الإجبارية، ففي ظلّ التحوّلات الجذريّة التي تشهدها المنظومة التعليمية عبر إصلاح المناهج الدراسية واعتماد أساليب التعليم عن بُعد، تبرز الحاجة الماسّة إلى معالجة هذه الممارسة اللاأخلاقية التي تحوّل الرّسالة التّعليمية السامية من حقّ دستوريّ مكفول للجميع إلى سلعة تجارية يتاجر بها بعض المعلمين عديمي الضمير، ممّا يخلق فجوة طبقية صارخة بين الطلبة وفقاً لإمكانيّاتهم الماليّة بدلاً من قدراتهم العلميّة.

إنشاء "مختبرات الامتياز التعليمي" داخل كل مدرسة كوحدات حيوية نابضة تعمل كقلب نابض للتطوير المؤسسي، حيث تتولّى هذه الوحدات المتكاملة مهمة صقل المواهب التعليمية من خلال برامج تدريبية متدرّجة للمعلمين الجدد تحاكي أفضل الممارسات العالمية، وتصميم مسارات تطوير مهني مستمرة تجمع بين الورش التفاعلية والحلقات النقاشية المثرية والدورات المتخصصة، وتمارس دورًا رقابيًا ذكيًا عبر منظومة رصد ثلاثية الأبعاد تشمل المتابعة الدقيقة لتطبيق المناهج وابتكار أساليب التدريس على الصعيد التعليمي، وتقييم الأنشطة السلوكية والاجتماعية لضمان بيئة تربوية سليمة، إضافة إلى التدقيق المالي والإداري لضمان الشفافية والكفاءة، مما يخلق نظامًا بيئيًا متكاملًا يحوّل كل مدرسة إلى مركز تميّز حقيقي يرتقي بالعملية التعليمية إلى مستويات جديدة من الإبداع والفعالية.

تصميم وتنفيذ برامج تدريب شاملة ومستمرة، بحيث تغطّي التطوير الأكاديمي في التخصص، والطرق التربوية الحديثة، واستخدام التكنولوجيا في التعليم، وتنمية الثقافة العامة والوعي المجتمعي، وتعزيز مهارات التواصل مع الطلبة وأولياء الأمور...

القيام بعملية مراجعة مستمرة وتطوير دوري للمناهج التعليمية، وذلك من منطلق كونها ضرورة حتمية لا ترفًا أكاديميًا، فالمناهج الجامدة التي تعتمد على المعلومات النظرية المنفصلة عن الواقع العملي لم تعد قادرة على إعداد أجيال قادرة على المنافسة في سوق العمل المحلي والعالمي المتنامي، وهذا التحدي يستدعي تبني منهجية علمية ومدرسة في تصميم المناهج، تقوم على دراسات مستفيضة لاحتياجات الصناعات الناشئة والقطاعات الاقتصادية الحيوية، مع إشراك أصحاب العمل والخبراء المختصين في عملية التخطيط والتطوير، ناهيك عن ضرورة إدماج مناهج متخصصة في القيم الإنسانية ومهارات القيادة التي تتجاوز التلقين التقليدي إلى بناء شخصية متوازنة ومتكاملة، قادرة على التفكير النقدي والإبداع والتعامل بفعالية مع تحديات العصر المتسارعة.

إدراج القرآن الكريم كمادة أساسية في المناهج التعليمية، إذ يشكّل هذا النص المقدّس معيارًا لا ينضب لترسيخ الهوية الإسلامية الأصيلة في نفوس الطلبة وصقل شخصياتهم بقيم راسخة تجمع بين الأخلاق السامية والحكمة العميقة، وبوصلة حضارية وثقافية لا غنى عنها، ويعدّ مفتاحًا ذهبيًا لإتقان اللغة العربية الفصحى من خلال نصوصه البليغة وتراكيبه المعجزة التي تشدّ الذائقة اللغوية وتنمي المهارات البلاغية،

كما وأنه يقوم بدور الحصن المنيع ضد موجات التطرف والشبهات الفكرية المضللة، إذ يقدم للطالب فهماً وسطياً متوازناً يحصّنه بالمعرفة الصحيحة ويزوده بالأدوات النقدية اللازمة لمواجهة التيارات المنحرفة، فميزة النظام التربوي القرآني تكمن في كونه نظاماً لا يكتفي بالمعلومات، بل يزودنا ببوصلة واضحة تُنظّم حياتنا كلّها وفق مبادئ راسخة، وتُرشّدنا في شؤوننا كلّها، فتتحوّل المعرفة إلى حكمة عمليّة تُضيء طريق الحياة، في الوقت الذي تفتقر فيه النظم التربويّ العادية القدرة على منح الإنسان بوصلةً حياتيةً تُرشّد الطلبة، فالمدارس والجامعات تُغذيّنا بالمعارف الأكاديمية، لكنّها تخلو من تعليمنا كيف نعيش، وكيف نواجه تحدّيات الحياة؟ وكيف نتحاور وننتقد بفعاليّة؟ وكيف نُجيد العرض والإقناع؟ وكيف نتغافل عمّا لا يستحق؟ بل الأهم كيف نبني علاقاتنا الإنسانيّة السليمة مع الآخرين ونُنهيها باحترام حين يتطلب الأمر؟ فمثل هذه القضايا الجوهرية التي تُشكّل نفسيّة الإنسان هي المهارات الحياتية الغائبة تماماً عن فصولنا الدراسية.

جعل إلزاميّة التّعليم المبكّر في مرحلة ما قبل المدرسة ضرورة حتميّة لا مجرد خيار تربويّ، وذلك ضماناً لمبدأ العدالة التعليميّة وتكافؤ الفرص، لكون هذه المرحلة تمثّل نقطة الانطلاق الأساسيّة لسدّ الفجوات الاجتماعيّة والاقتصاديّة بين الطلبة، من خلال توفير أساس تعليميّ متكافئ للجميع، فالاستثمار في هذه المرحلة المبكرة ليس مجرد إنفاق تعليميّ بل هو استثمار إستراتيجيّ في مستقبل الأمة وضمان حقيقيّ للعدالة الاجتماعيّة.

تنويع المسارات التعليميّة بحيث لا تقتصر على التعليم الأكاديمي التقليديّ، بل تشمل التعليم المهنيّ والفنيّ والتقنيّ كبدايل متساوية في القيمة والاحترام المجتمعيّ، ففي تطوير هذه المسارات البديلة حلّ لمشكلة البطالة من جهة، واستثمار حقيقيّ في الطاقات البشرية المتنوعة التي تحتاجها التنمية الشاملة من جهة أخرى، فبينما يبرع بعض الطلبة في التفكير النظريّ والبحث الأكاديميّ، يمتلك آخرون مواهب عمليّة وحرفيّة تحتاج إلى صقل وتنمية من خلال برامج تعليميّة متخصصة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالواقع المهنيّ.

التّوجه نحو تفعيل الاستخدام الحقيقيّ الناجع للتعليم عن بُعد، لكونه قد تجاوز مرحلة كونه بديلاً طارئاً ليصبح ضرورة إستراتيجيّة تفرضها طبيعة العصر الرقميّ، لذا فقد أصبح التّوجه نحو وضع أطر تشريعيّة وقانونية شاملة - تعترف رسمياً بهذا النمط التعليميّ وتنظّم آليّاته ومعاييرَه - من الأولويّات الملحة التي من شأنها أن تضمن جودة المحتوى

وفعالية التقييم وعدالة الفرص، فهذا الاعتراف القانوني سيفتح المجال أمام استثمار المزايا الحقيقية للتعليم عن بُعد، بدءًا من مرونة في الجدولة والمكان، وخفض في التكاليف المالية واللوجستية، وانتهاءً بتحقيق أوسع وصول للفئات المهمشة جغرافيًا أو اجتماعيًا.

فهذه التوجّهات حتميّة الحدوث من منطلق نظرة ترى أنّ قطار المعرفة والتطور التقنيّ لن ينتظر المتردّدين، ففي عالم تُقاس فيه قوّة الأمم بقدرتها على الإبداع والابتكار، يصبح التأخّر في مواكبة هذه التحوّلات التّعليميّة مخاطرة بمستقبل أجيال كاملة وبمكانة الوطن بين الأمم المتقدّمة، لذلك فنحن بحاجة لدمج التكنولوجيا بوعي في نظم التّعليم، والتوجّه نحو استخدام أدوات رقميّة تدعم التّعلّم الشّخصيّ وتجاوز حدود الجغرافيا، مع تجنّب تحويلها إلى هدف بدل أن تكون وسيلة.

القيام بإصلاح الحوكمة اللامركزية في الإدارة، ومحاربة الفساد في المؤسسات التّعليميّة من خلال وضع معايير واضحة للمساءلة والجودة.

تنفيذ أنظمة متابعة وتقييم فعّالة تتابع وتقيّم أداء المعلّمين، بحيث تشمل التقييم الدوري للكفاءة الأكاديمية، ومتابعة النتائج التعليمية للطلبة، وتقييم الطلبة وأولياء الأمور للمعلّم، والمتابعة المستمرة للتطوير المهنيّ...

إنشاء نظام متطور لـ"المدرس المساعد" كآلية علميّة ومنهجية لسدّ الفجوة بين التأهيل النظريّ والممارسة العملية، وذلك من منطلق العمل بإطار رؤية شاملة تهدف إلى تحقيق صفريّة البطالة بين خريجي كليات التربية وضمان الاستفادة المثلى من الطاقات التعليمية المؤهلة، فهنا تبرز الحاجة الماسة إلى هذا النظام الذي سيحلّ مشكلة البطالة بشكل مؤقت من جهة، وسيكون بمثابة استثمار طويل المدى في بناء جيل من المعلمين المتميزين الذين يدخلون الميدان التعليمي مسلّحين بخبرة عملية حقيقية وفهم عميق لديناميكيات التّعليم والتّعلّم من جهة أخرى، بحيث يقوم هذا النظام على مبدأ التدريب العمليّ المدفوع الأجر، فيعمل المدرّس المساعد تحت إشراف معلّم خبير لفترة زمنية محدّدة، ويكتسب خلالها المهارات الأساسيّة في إدارة الصّف، وتطبيق طرائق التدريس الحديثة، والتّعامل مع التحدّيات اليوميّة للعمليّة التّعليميّة، وفي نهاية فترة التدريب، يخضع المتدربون لتقييم شامل يشمل الأداء العمليّ والكفاءة المهنية

والالتزام الأخلاقي، ليتمّ بعدها توظيف الناجحين في الشّواغر الرسمية وفق معايير الكفاءة والجدارة لا وفق المحسوبية أو الوساطة، بتعاون متوازٍ بين الحكومة والقطاع الخاصّ.

الالتزام بالمعيار الدولي لحجم الفصول الدراسية، بحيث يصبح هذا شرطًا غير قابل للمساومة أو التأجيل، ويكون هو الضامن الوحيد لتحقيق نقلة نوعية حقيقية في جودة المخرجات التعليمية والارتقاء بمستوى التحصيل الأكاديمي للطلبة، وهذا سيقود حتمًا لتحقيق إنجاز نوعي في جودة التّعليم من خلال تطبيق المعايير الدوليّة المعتمدة لحجم الفصول الدراسية، والتي تحدّد العدد الأمثل بخمسة وعشرين طالبًا كحدّ أقصى في الفصل الواحد، لكون تجاوز هذا العدد يؤثّر سلباً في جودة التّعليم ويحدّ من قدرة المعلّم على متابعة كلّ طالب بشكل فردي وفعال، ويؤثّر على المعلم فيتحوّل من مربٍّ وموجّه إلى مجرّد ملقّن للمعلومات، ويفقد القدرة على تطبيق الأساليب التفاعلية الحديثة أو تنويع طرق التدريس لتناسب أنماط التعلم المختلفة للطلبة، كما أنّ الطلبة سيفقدون فرصة المشاركة الفعالة والنقاش البناء، ويصبح التّعليم مجرّد عمليّة استقبال سلبيّ للمعلومات.

تمكين القطاع الخاص لقيادة دفة الاستثمار التعليمي عبر حزمة متكاملة من الحوافز وآليات الدّعم التحفيزيّة الشّاملة، ومنح إعفاءات جمركيّة وضريبيّة لمستلزمات البنية التحتيّة التعليميّة، وتبسيط الإجراءات الإداريّة والبروتوكولات، كما ويقع على عاتق وزارة التربية والتّعليم تقديم منح دراسية ممّولة بالكامل، مشابهة للمنح الجامعية، لتشجيع مدارس القطاع الخاص على تخفيض تكاليفها التشغيليّة.

تعزيز دور الأسرة والمجتمع، بحيث يتمّ تنظيم برامج توعية للأسر حول دورها في العمليّة التعليميّة، وإشراك المجتمع المحلي في دعم ومتابعة المدارس، وإقامة شراكات بين المدارس والمؤسّسات المجتمعيّة...

وهنا يجدر التنويه إلى أنّ هذه الخطوات الإصلاحيّة ليست من منطلق المطالبة بإيجاد منظومة عربيّة موحّدة لمعالجة التّعليم، **فهذا أمر صعب التحقيق في الوقت الراهن،** لكنّه من منطلق تحفيز كلّ دولة عربيّة بأنّ تنتبه لهذا الأمر الخطير على مستواها الوطنيّ، مع الحفاظ على روح التّعاون والتّكامل العربيّ في مجال التّعليم، للسّعيّ مستقبلاً لتحقيق تعليم عربي نهضويّ شامل متكامل الأبعاد، يقوم على الاستثمار في الإنسان كأهمّ ثروة للأمة، وتطوير المناهج لتواكب تحدّيات العصر، وإعداد معلّمين مؤهلين قادرين على قيادة النّهضة، وتعزيز القيم الأصيلة في مواجهة التّحدّيات الثقافيّة، واعتبار التّعليم قضيّة أمن قوميّ لا مجرّد قطاع خدميّ....

وبعد،

فإنّ هذه الصرخة ليست صرخة يأس، بل هي صرخة أمل ويقظة، إذ إنّ إصلاح التّعليم العربيّ ليس مشروعًا تقنيًا فحسب، بل هو ثورة ثقافيّة واجتماعيّة تتطلّب شجاعة في مواجهة التّقليد، وهو استثمارٌ جريء في الإنسان، ورؤية واضحة لمستقبل نريده لأبنائنا، فالنّجاح لن يتأتّى بين ليلة وضحاها، لكنّ كلّ خطوة صحيحة على هذا الطريق هي استثمار في عقل الإنسان العربيّ وإطلاق لإمكاناته الهائلة، لا ليكون مستهلكًا للمعرفة وحسب، بل صانعًا لها، وقادرًا على قيادة مسيرة تنمية حقيقيّة تنطلق من المدرسة إلى آفاق المستقبل.

ومن جهة أخرى فإنّ هذه الصرخة دعوة لكلّ مسؤول وكلّ معلّم وكلّ أب وأم وكلّ مواطن غيور على مستقبل أمّته، للنّظر بجديّة إلى واقع التعليم العربيّ واتّخاذ الخطوات الجادة لإصلاحه، فالمعلّم الذي لا يعرف رئيس وزراء بلاده ليس مجرّد معلّم فاشل، بل هو رمز لأزمة حضارية تحتاج إلى علاج جذريّ، والطالب الذي يتعلّم على يد معلّم غير مؤهل ليس مجرّد ضحيّة فرديّة، بل هو جزء من جيل مهّد بالضياع....

وهذه دعوة لقيام كلّ ذي دور بدوره، فهناك دور للحكومات، يتمثّل في الإرادة السياسية الحقيقية التي تسعى لوضع إصلاحات جذرية طويلة المدى، فتضع التعليم على رأس أولويات الإنفاق والاستثمار، ودور للمعلمين من خلال تبنيهم لثقافة الانفتاح على التغيير، والتطوير المستمر للمهارات التي يمتلكونها، ممّا يقتضي استعادتهم لدورهم كمربّين ومرشدين، ودور للأسر من خلال دعم أبنائهم، والتّعاون مع المدرسة، والتحوّل من متلقّين سلبيّين إلى شركاء فاعلين...

فنحن لا نريد أن نرى أجيالنا القادمة تنشأ في ظلّ تعليم مهترئ وثقافة مشوّهة..

بل نريد أجيالاً واعية مثقّفة، تحمل هويّة عربيّة إسلاميّة أصيلة، وفي الوقت نفسه قادرة على مواكبة تطوّرات العصر وتحدياته...

نريد أجيالاً تعي أنّ بعدها عن الدّين سبب تدهور مجتمعتها، وتدرك أنّ الدين عمود الأّمة حاله كحال التّعليم، ففلاحها يحدث حينما يعودون إلى بوصلة طريقهم من خلال القرآن وإلاّ فإنّ التّيه مصيرهم للأبد....

نريد أجيالاً في لحظات الوقوف على مفترق الطرق بين الجمود والانطلاق، تستطيع سبر أغوار طريق التغيير الإيجابيّ فتختاره، لكونها تعي أنّ التّغيير ليس مجرّد خيار متاح بل ضرورة حتميّة تحمل في طيّاتها بشائر النهضة والازدهار للأّمة والإنسانية جمعاء...

نريد أجيالاً لا تتردّد أمام أعتاب التّحوّل خشية المجهول ولا تحسب المأمول ضرباً من المحال....

نريد أجيالاً تقوم بإثبات أنّ كلّ نهضة عظيمة تبدأ بخطوات أولى جريئة وتقترن بعزيمة صادقة ونية مخلصّة....

نريد أجيالاً مدفوعة بحافز قويّ يدفع عجلة التّقدّم إلى الأمام ويفتح آفاقاً جديدة للإبداع والتطوير..

نريد أجيالاً تربأ بذاتها عن الانتظار والمماطلة، وتعي بأنّ هذه الخيارات والبدائل وهم خادع وطريق مسدود لا يثمر سوى تضييع الفرص الذهبية وتعقيد المشكلات ورفع تكاليف الإصلاح إلى مستويات باهظة.....

لذا فإنّ الدعوة اليوم تتّجه إلى كلّ من يملك القدرة على المبادرة بالأّلا يؤجّل عملاً يستطيع البدء فيه اليوم، وأنّ يتسلّح بالتّوكل على الله والثقة بأنّ الطريق ستيسّر والجهود ستُبارك عندما تكون النوايا صادقة والعزائم محكمة، فالنهوض ليس مجرّد حلم بعيد المنال بل حقيقة قابلة للتّحقّق تنتظر من يجرؤ على اتّخاذ الخطوة الأولى.....

فيا رعاكم الله، إنّ الوقت ما زال أماناً، والفرصة لا تزال متاحة، لكنّ النّافذة تضيق يوماً بعد يوم، فإمّا أن نتحرّك الآن بجديّة وحزم لإنقاذ تعليمنا، وإمّا أن نقبل بمستقبل مظلم لأجيالنا القادمة، فالخيار أماناً، والمسؤوليّة على عاتقنا جميعاً....

فهل نحن مستعدّون لتحمل هذه المسؤوليّة والنّهوض بتعليمنا العربيّ من كبوته؟ أم أنّنا سنكتفي بالشّكوى والتّذمّر دون عمل حقيقيّ؟

إنّ إجابة هذه الأسئلة هي ما سيحدّد مستقبل الأّمة العربيّة في القرن الحادي والعشرين، فأيّ مستقبل تريدون؟ وأيّة إجابة ستدلون بها؟؟؟؟؟